مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العلاقة بين الإقليم و المركز في ضوء التطورات الأخيرة

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

(المنبر) يبحث أسباب أزمة الرواتب والنفط في إقليم كردستان..

أفكار ورؤى لتجاوز الخلافات القائمة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان في ندوة حوارية لمركز المنبر .

إعداد: قسم التحرير في مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

عقد مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة يوم السبت الموافق ١٤ حزيران 2025 ندوة حوارية تحت عنوان "العلاقة بين الإقليم والمركز في ضوء التطورات الأخيرة"، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والمهتمين بالشأن السياسي العراقي.

أدار الندوة الأستاذ طالب الأحمد، فيما حاضر فيها الدكتور حيدر البرزنجي (رئيس مؤسسة نارام سين وأستاذ الفكر السياسي في الجامعة العراقية) والأستاذ مهدي كريم (القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني).

في مستهل الندوة استعرض الأحمد المسار التاريخي لتعامل الحكومات العراقية مع أبناء القومية الكردية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وحتى العام 2003 ومن ثم إقرار النظام الفيدرالي في دستور عام 2005، مشيراً إلى جميع الحكومات السابقة لم تُنصف الكُرد ولم تستجب إلى مطالبهم المشروعة في إدارة ذاتية ضمن العراق بل كانت المراهنة على القمع والحلول العسكرية هي الخيار الراجح للحكومات العراقية سيما في حقبة حكم حزب البعث التي شهدت إرتكاب أبشع الجرائم بحق أبناء شعبنا الكردي.

واعتبر الأحمد أن إقرار النظام الفيدرالي بعد 2003 يمثل نقطة تحول في تاريخ العراق والمنطقة، معرباً عن قناعته بأن الأزمة الأخيرة بين المركز والإقليم حول رواتب الموظفين في الإقليم وتصدير النفط من حقوله تندرج في سياق أزمات متكررة

واتهامات متبادلة بين الطرفيّن تعكس بدورها عدم وجود فهم مشترك لطبيعة النظام الفيدرالي على النحو الذي يجعله أساساً متيناً لوحدة العراق وليس العكس.

حديث الدكتور حيدر البرزنجي:

تحدث بعدها الدكتور حيدر البرزنجي عن إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم في ضوء المتغيرات الراهنة، وركّز على أهمية الأطر الدستورية للتفاعل بين الطرفيّن. مشدداً على أن تصدير النفط من الإقليم والتعاقد مع الشركات العالمية هو حق حصري للحكومة المركزية.

وجاء في محاضرته:

إن العلاقة بين المركز والإقليم أصبحت للأسف علاقة مشوهة وغير سليمة لعدة أسباب، أبرزها اعتمادها جزئية تشكيل الحكومة فقط بعد كل دورة انتخابية، حيث يبدأ شهر عسل بين الطرفيّن لكن سرعان ما تطفو الخلافات بعدها على السطح.

السبب الجوهري لهذا المسار المتعثر في العلاقة بين الطرفيّن هو أنه لا توجد إرادة سياسية لإنهاء الخلاف حول ملف النفط وترحيل قانون النفط والغاز من دورة برلمانية إلى أخرى، ولو كانت هنالك إرادة صادقة لتم التصويت على القانون في البرلمان فمن شأن ذلك أن يحل الإشكالات القائمة بين المركز والإقليم بشكل حاسم.

حكومة السيد السوداني تعمل بحسن نية وبجدية لتجاوز الخلافات والتوصل إلى تسويات مقبولة مع الإقليم ضمن السياقات الدستورية، وبخصوص أزمة الرواتب الأخيرة وجدنا أن محاولة بعض الأطراف داخل إقليم كردستان وخارجه لتوظيف الأزمة سياسيا حال دون توصل الحكومة والإقليم إلى صيغة حل مناسبة وسريعة تضمن حقوق موظفي الإقليم.

ما نحتاجه في المرحلة الراهنة هو إعادة قراءة للعلاقة بين المركز والإقليم وإلى عقد جديد بينهما بما يكفل حقوق كل طرف ويحافظ أيضاً على وحدة الدولة العراقية، واعتقد أن إقرار قانون النفط والغاز سيكون كفيلا بإبرام هذا العقد الجديد.

حديث الأستاذ مهدي كريم:

تناول القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الأستاذ مهدي كريم تاريخ العلاقة الوثيقة التي تربط القوى السياسية الكردية مع القوى السياسية العربية سيما في فترة النضال ضد نظام صدام الديكتاتوري، معرباً عن أسفه لأن هذه العلاقة شابتها حالات من انعدام الثقة بين الطرفيّن في السنوات الأخيرة، مُحمِّلاً الأطراف السياسية الشيعية مسؤولية ذلك.

وجاء في محاضرته:

بعد تشكِّل النظام السياسي الجديد في العراق وإقرار دستور دائم في عام 2005 بدأت تظهر حالات إنعدام ثقة بين المركز والإقليم، وفي كل دورة انتخابية وبعد ظهور النتائج يذهب الساسة العرب إلى الزعيم مسعود البارزاني للاتفاق معه على تشكيل الحكومة وبرنامجها ويطرحون وعوداً للحزب الديمقراطي الكردستاني لكن سرعان ما تتبخر هذه الوعود بعد تشكيل الحكومة، وهذا مما كرّس حالة إنعدام الثقة في السنوات الأخيرة وصولاً إلى الأزمة الحالية المتصلة برواتب موظفي الإقليم وتصدير النفط من حقوله.

للأسف هنالك دائماً إتهامات باطلة للحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم تطبيق القوانين الفيدرالية، وهنالك ازدواجية معايير لدى النخبة السياسية في المركز، لا توجد عصمة لساسة المركز ولا لساسة الإقليم وينبغي أن يتم التعامل مع الخلافات

والأزمات التي تنشب بين الطرفيّن بموضوعية وبإنصاف، فلا يوجد تقصير فقط من قبل الإقليم وكذلك بالنسبة للحكومة المركزية، هنالك تقصير من كلا الطرفيّن واعتقد أن أبرز أسباب إندلاع الخلافات والأزمات المتصلة بالرواتب ونفط الإقليم تكمن في عدم تطبيق مبادئ النظام الفيدرالي بشكل سليم وصحيح، فالحكومة المركزية لاتزال تتعامل إداريا مع الإقليم كما لو أنه محافظة عراقية وليس إقليماً في نظام فيدرالي.

إن الخلافات في جوهرها سياسية وليست فنية، بدليل إختيار أوقات إندلاع الأزمات مع اقتراب موعد الاقتراع في الانتخابات، فضلاً عن ذلك هنالك جهات تعمل على تخريب العلاقة بين الإقليم والحكومة المركزية وإثارة الأزمات بين الطرفيّن من حين لآخر.

أرى إن عدم حلّ مشكلة الرواتب لموظفي الإقليم من قبل وزارة المالية الإتحادية سوف يؤدي إلى تعقيد الأزمة والإضرار بمصالح الناس في الإقليم فيما ينبغي التعامل معهم أسوةً ببقية المواطنين في المناطق التابعة إداريا للمركز.

توصيات الندوة:

دارات خلال الندوة حوارات ونقاشات حول سُبل تجاوز الخلافات المتكررة بين المركز والإقليم، وركزت المداخلات من قبل المشاركين في الندوة على ضرورة الاتفاق على الإحتكام للدستور وللمحكمة الإتحادية في أي مسألة خلافية بين الحكومة المركزية والإقليم، وعدم تسييس الأزمات الداخلية وتوظفيها لتحقيق مكاسب فئوية أو حزبية.

في هذا السياق اقترح الباحث الدكتور عماد علوّ على المركز والإقليم العمل معاً لتكريس الثقة المتبادلة ورأى أن السماح لقوات الجيش العراقي بالتواجد في الإقليم

للعمل مع قوات البيشمركة في بعض المواقع ستكون مسألة مهمة جداً لبناء الثقة وتعزيز مسار الوحدة الوطنية في إطار النظام الفيدرالي.

وبخصوص مشكلة رواتب موظفي إقليم كردستان اقترح الباحث الدكتور حسين السلطاني (الرئيس السابق لمؤسسة السجناء السياسيين) أن "تبادر وزارة المالية سريعاً لإطلاق رواتب موظفي كردستان وإنصافهم، فمن غير الإنصاف جعلهم ضحايا لأزمة لا يد لهم فيها".

وأضاف في مداخلته: ينبغي التركيز على المصالح العامة والعمل على ترسيخ الأخوة العربية الكردية، وبالنسبة لمشكلة الرواتب الحالية ينبغي عدم التذرّع بوجود خلاف حول العدد الواقعي للموظفين في الإقليم لأن الرواتب في المركز أيضا غير موضوعية، ولذلك أدعو إلى التعامل بإنصاف مع أخوتنا الكُرد والتوصل سريعاً إلى تسوية، فالعدد لا يمثل مشكلة ولا ينبغي أن يتحوّل إلى مشكلة في وقت نشهد فيه إهدار للمال العام في بعض المواقع والمجالات".

***